المرشحون يتسلحون بحملات انتخابية مكثفة للفوز برضا الناخبين

«الدستورية» ترفض الطعن على إبطال مجلس «2022» والجهات المعنية تستعد للعرس الديمقراطي

المحكمة الدستورية

البرجس مترئساً الاجتماع

البرجس مترئسا اجتماعا تنسيقيا لبحث التجهيزات لـ"أمة 2023": تقديم جميع التسهيلات للناخبين

تم بحث سبل معالجة السلبيات التي رصدت في الانتخابات السابقة ودور كل وحدة أمنية في تنفيذ مهامها

البلدية: الموافقة على 48 ترخيصا للمقرات الانتخابية للمرشحين في المحافظات الست

الجولات أسفرت عن إزالة 20 إعلانا مخالفا وتوجيه انذارين بمنطقة خيطان والرحاب والفردوس

شخصيات نسائية: المرأة قادرة على أن تكون بطل التغيير لعام 2023 فمن تبني أسرة لن تعجز عن إنقاذ وطن

سعود الغانم: قضايا الأسرة جسر لعبور المرشحين لأن للأسرة في الكويت أهمية قصوى وهي نواة المجتمع

غنام الغنام: أولويات الناخبين تنطلق من النظام المعيشي الذي يعتبر من أهم البنود التي ينادي فيها المجتمع

على مسافة أقل من أسبوعين من العرس الديمقراطي الذي ينطلق في 6 يونيو المقبل، تسارعت أمس الأحداث الانتخابية ليشتعل السباق البرلماني بين المرشحين للفوز بالمقاعد الخضراء في قاعة عبدالله السالم.

في هذا الإطار قضت المحكمة الدستورية في جلستها أمس الاربعاء برفض الطعن على حكم ابطال مجلس الامة 2022.

وكانت المحكمة حكمت في مارس الماضي بابطال عملية الانتخاب برمتها التي اجريت في سبتمبر 2022 في الدوائر الخمس وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها لبطلان حل مجلس الأمة وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة التي تمت على أساسها هذه الانتخابات.

وفي سياق ذي صلة ترأس وكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس أمس الأربعاء اجتماعا تنسيقيا بحضور الوكلاء المساعدين والمدراء العامين لبحث الاستعدادات لانتخابات مجلس الأمة المقررة في 6 يونيو المقبل.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي إن الفريق البرجس استمع خلال الاجتماع إلى المتطلبات من الكوادر البشرية والفنية الخاصة بالتواجد الأمني في المقار الانتخابية من أجل تقديم كافة التسهيلات للناخبين وتأمين العملية الانتخابية بشكل عام.

وأوضح البيان أنه تم بحث سبل معالجة السلبيات التي رصدت في الانتخابات السابقة ودور كل وحدة أمنية في تنفيذ المهام الموكلة إليها والمسؤوليات المنوطة بها بما يحقق الهدف المنشود وهو إظهار الصورة الديمقراطية الحقيقية للكويت.

وذكر أن الفريق البرجس نقل تحيات النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدفاع بالوكالة الشيخ طلال الخالد مؤكدا حرصه على متابعة الاستعدادات والتجهيزات الخاصة بالانتخابات البرلمانية.

وأضاف أنه طالب القيادات الأمنية بمواصلة العمل بنفس العطاء المتميز لتأمين الانتخابات البرلمانية التي تشهدها البلاد خلال هذه الفترة والحرص على أن تكون الأجهزة الأمنية على استعداد تام لتقديم كافة أوجه الدعم والتسهيلات بما يوفر الطمأنينة لجميع الناخبين والمرشحين.

على صعيد متصل أعلنت البلدية أمس الأربعاء الموافقة على 48 ترخيصا للمقرات الانتخابية لمرشحين انتخابات مجلس الأمة 2023.

وقالت إدارة العلاقات العامة في البلدية في بيان صحفي إنه تم ترخيص 22 مقرا بمحافظة العاصمة وترخيص 18 مقرا بحولي و3 تراخيص بالأحمدي و5 بالفروانية.

وأكدت أن الجولات الميدانية التي نفذها المفتشون بإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بمحافظة الفروانية جاءت في إطار تطبيق أحكام القانون بإزالة إعلانات المرشحين المخالفة في الشوارع الرئيسية والمعلقة على المنازل.

وأوضحت أن الجولات أسفرت عن إزالة 20 إعلانا مخالفا وتوجيه انذارين بمنطقة خيطان والرحاب والفردوس.

ولفتت إلى مواصلة المفتشين لجولاتهم الميدانية لرصد الإعلانات المخالفة وإزالتها على الفور داعية المرشحين إلى الالتزام بأحكام القانون تجنبا للمخالفة والغرامة.

من جهة أخرى أصدر عدد من الشخصيات النسائية بيانا أكدن فيه على دور المرأة في بناء وتنمية الوطن وعملية التغيير والإصلاح، وأن مشاركة المرأة في الترشح والانتخاب ليست ترفا سياسيا.

وجاء في البيان: «بتاريخ 16 مايو 2005 كسبت المرأة حقوقها السياسية إلا أنها لم تصل الى المستوى المنشود، لأن مشاركة المرأة بالبرلمان لم تكن هي الغاية بذاتها إنما كانت وسيلة للمساهمة في التنمية، وكان يستوجب ان يعزز دور المرأة بقوة عن طريق المشاركة الفعالة والجادة والحقيقية في الممارسة الديموقراطية والتأكيد على تمسكنا بالدستور والديموقراطية.

ومن حيث تجربتنا كمواطنين "نساء ورجالا" بتلك المشاركة، باءت نتائجها بالفشل فلا بد من التغيير، لأن الناس قد سئموا الوضع والحالة التي آلت اليها الامور، والتي تنذر بخطر ندفع ثمنه جميعا، ومازلنا نعبث بالفرص ونهدرها، ونهدر الوقت بتكرار الطرح نفسه، وعودة الوجوه ذاته، والقبول بأن تستخدم أصوات الناخب في تصفية الحسابات والخصومات الخاصة، وتحقيق مطامع شخصية، ومزيد من المكاسب الفردية على حساب المصلحة العامة.

نطالب اليوم بنهج إصلاحي وطني شامل جاد وقوي ذي رؤية واضحة وأهداف محددة واقعية وقابلة للتطبيق وبرنامج عمل تنفيذي يكون الجميع مسؤولا عن تنفيذه، فلا بد من تغيير كل تلك الافكار السلبية التي تم غرسها في المجتمع، وبمعالجة جريئة لحل مشاكلنا سواء الحقيقي منها او المفتعل، وفي إطار تعزيز القيم الوطنية وإعلاء المصلحة العامة على ما سواها، والاستفادة المثلى من الكفاءات الوطنية والمشاركة الكاملة والفعالة في التغيير من أجل مستقبل أفضل بإذن الله تعالى».

وأكد البيان أن المرأة قادرة على أن تكون بطل التغيير لعام 2023، فمن تبني أسرة لن تعجز عن انقاذ وطن وتطهير المجلس ممن أثبتت الايام فشلهم، وعبثهم بالأدوات والمقدرات، واستهترروا بحقوق الوطن فضاعت معها مصالح ابنائنا.

وأضاف أن مشاركة المرأة بالترشيح والانتخاب ليست ترفا سياسيا، بل تتعدى أن تكون حقا، فهي واجب ومسؤولية يفرضهما علينا انتماؤنا لهذه الارض وحبنا لوطننا الكويت.

نريد استقرارا حتى نتمكن من الانطلاق نحو التنمية والتقدم، وتحقيق الرفاهية، والسعادة للمواطن، نريد أن ننعم بوطن جميل بكل المقاييس بالمشاركة الفعالة والفاعلة وحسن الاختيار والجرأة في التغيير.

وفي سياق ذي صلة، وفي إطار البرامج الانتخابية للمرشحين والقضايا المطروحة فلا يمكن لأي مرشح يقدم نفسه لناخبيه في "أمة 2023" أن يغفل عن قضايا الأسرة الكويتية ومتطلباتها باعتبارها النواة الحقيقية للمجتمع والحامل الأساسي له ونرى أنها تتصدر أجنداتهم بمختلف ترتيب أولوياتها وطريقة تناولها وعرضها وطرق تلبيتها.

فمن قضايا الرعاية الصحية إلى السكنية إلى التعليم إلى التوظيف والدائرة تتسع تباعا لقضايا الأسرة الكويتية في أجندات هؤلاء المرشحين حتى باتت محورا وركيزة أساسية للبرامج الانتخابية والتي بالطبع يراها الناخبون أنها قضاياهم وتمس حياتهم اليومية ويضعون كل آمالهم على المرشح هذا أو ذاك في تحقيقها وترجمتها واقعا على الأرض.

ونرى تركيز الكثير من المرشحين في برامجهم الانتخابية على أهمية دعم وتطوير منظومة الشؤون المعيشية والاجتماعية والرفاه وتبني العديد من القضايا الوطنية التي تمس حياة المواطن عموما مؤكدين أهمية دعم التعليم والتركيز على جودة المخرجات ومكافحة الغلاء والتضخم وتنمية الأمن الغذائي وأهمية دعم حقوق المتقاعدين والمساهمة في زيادة تمكين المرأة.

وعلاوة على ذلك تتصدر أجندات المرشحين شعارات ترسيخ معاني الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الكويتي والحفاظ على ثوابته وعاداته وتقاليده والهوية الوطنية والحرص على أمنه واستقراره إلى جانب الحفاظ على مكتسبات التنمية الشاملة للبلاد وتعزيزها وتطويرها في إطار العدالة الاجتماعية وتعزيز دور المرأة والشباب في تحمل مسؤولياتهم في مختلف القضايا الوطنية وتحقيق حقوقهم وفق الدستور والقانون كذلك توفير فرص وظيفية للشباب وإيجاد آلية واضحة لربط احتياجات سوق العمل مع مخرجات التعليم وتطوير القوانين.

وعن أهمية قضايا الأسرة وتصدرها أجندات المرشحين إلى انتخابات مجلس الأمة 2023 قال أستاذ علم النفس في جامعة الكويت الدكتور سعود الغانم لـ "كونا" أمس الأربعاء إن قضايا الاسرة جسر لعبور المرشحين لأن للأسرة في الكويت أهمية قصوى وهي نواة المجتمع بالتالي قضاياها تنطوي على أهمية جوهرية في حياة الكويتيين وهي تستقطب الأصوات بالطبع وأبرز مطالب الأسرة هي التعليم والسكن والصحة فتلك المحاور الثلاثة لا تمس الفرد فقط ولكن في الغالب تمس كل أسرة كويتية الامر الذي يجعل جميع المرشحين يركزون على تلك المحاور الأساسية.

وعن أولويات الناخب الكويتي أفاد الغانم بأن هناك عدة دراسات حول متطلبات الناخب الملحة وتصدرت فيها قضية الإسكان أول هموم المواطن فالأسرة الكويتية مازالت تعاني جراء مسألة السكن والتي انطلقت منها حملة "ناطر بيت" الشعبية وقضايا ارتفاع الإيجارات مما ينعكس على دخل المواطن الكويتي الأمر الذي دفع بهذه القضية إلى قمة الأولويات إضافة إلى تدني مستوى التعليم والصحة.

وفي موازاة ذلك أشار الغانم إلى أن بعض المرشحين يستخدمون المقترحات الرنانة التي من شأنها دغدغة مشاعر وأحلام وأماني الناخب وللأسف تكون بطريقة شعبوية يصعب تطبيقها على أرض الواقع فتظل مجرد مقترحات حتى وإن وصل المرشح إلى المقعد الأخضر في قاعة عبدالله السالم.

من جانبه قال استاذ علم الاجتماع في الهيئة العامة للتعليمي التطبيقي والتدريب الدكتور غنام الغنام إن مطالب الأسرة بالطبع هي إحدى القضايا التي تؤرق العالم العربي والمجتمع الخليجي خصوصا والكويت ليست بعيدة عن هذه الدائرة فالمناشدات التي تخرج من الأسر ليست وليدة اليوم بل هي تراكمات من سنوات سابقة واذا كانت هناك تشريعات تخص الأسرة فلابد أن يعاد فيها النظر بأن يكون هناك مزيد من إعطاء الضمان الاجتماعي والأسري لكي تواكب المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبسؤاله عن أبرز الأولويات لدى الناخبين والمتعلقة بقضايا أسرهم ذكر الغنام أن الأولويات تنطلق من النظام المعيشي الذي يعتبر من أهم البنود التي ينادي فيها المجتمع وتتمثل في إعادة النظر في سلم الرواتب بحيث يكون هناك تطبيق جاد لمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

وأضاف أن البند الثاني يتمثل في معالجة قضايا الطلاق فبالرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم فيها الجهات المعنية فإن مواكبة الواقع أمر آخر والبند الثالث يتمثل في التعليم وهو بحاجة إلى تحرك جاد من السلطتين التنفيذية والتشريعية ليتم رفع المستوى التعليمي والتربوي إلى مستوى الطموح.

وعن استخدام مرشحين قضايا الأسرة في حملاتهم الانتخابية ورفع السقف إلى درجة الشعبوية على حساب الإمكانية الفعلية في تحقيق تلك المطالب اعتبر أن المشكلة ليست في رفع السقف بل المطلوب ما بعد الحملة الانتخابية والوصول إلى البرلمان وتنفيذ هذه الوعود على أرض الواقع لكي تنفذ هذه المطالب وتنعكس على المجتمع بالشكل الإيجابي.

إدارة الانتخابات (تصوير : صالح محمد)

القضية الإسكانية مفتاح عبور للمرشحين

سعود الغانم

البلدية دورها ضروري في تنظيم العملية الانتخابية

غنام الغنام